الحكم خصوصاً منذ اعلانها الحرب على دعم المنتجات الاستهلاكية والخدمات الحيوية، انما يعتبر تحولاً هاماً على الصعيد الاقتصادي البحت، حتى يمكن القول انه بمثابة انتصار لمعارضي «الانقلاب الاقتصادي» منذ بداية تطبيقه.

ويلاحظ ان الحكومة لم تتوقف عند هذا القرار، أي تجميد الاسعار حتى نيسان (ابريل) المقبل، ثم العودة إلى سياسة الدعم بعد ذلك، كما سبق وذكرنا، وانما بدأت ايضاً فتح «حنفيات» مالية اخرى لتحسين اوضاع الناخبين. فمثلاً، قررت، في نهاية السنة الماضية، تعديل نقاط الاستحقاق في مخصصات الاولاد اربع مرات سنوياً بدلاً من مرتين، ابتداءً من كانون الثاني (يناير) الماضي. وبموجب هذا التعديل، سترتفع مخصصات الولد الواحد في العائلة من ١١١ إلى ١٤٤ شيكل، والولدان من ٢٢٢ إلى ٢٨٢ شيكل، والثلاثة اولاد من ٤٤٤ الى ٥٦٤ شيكل والاربعة من ٦٩٤ إلى ٨٨١ شيكل(٢٨). والواضح ان الغاية من هذه الزيادة في المخصصات، هي استمالة العائلات كثيرة الاولاد التي تنتمي بمعظمها إلى الطبقة الفقيرة في اسرائيل. والجدير بالذكر هنا، ان اغلبية اصوات هذه العائلات قد منحت لليكود في الانتخابات السابقة، وذلك بسبب الوعود التي اغدقها عليها خلال المعركة الانتخابية والتي تتعلق بتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. الا ان عدم الوفاء بهذه الوعود، خلال السنوات الثلاث الماضية، وازدياد اوضاع هذه العائلات سوءاً، يحول مراهنة ليكود مرة اخرى، على كسب أصواتها، إلى مراهنة شبه فاشلة، خصوصاً وان بعض المنافع المادية لن تساعد في اصلاح اوضاعها بصورة جذرية.

كذلك بدأت الحكومة تراهن على استمالة بعض الفئات من العاملين في القطاع العام، كالمعلمين مثلاً، عن طريق منحهم زيادات في الاجور. وعلى هذه الخلفية، نشبت الازمة الاخيرة في الحكومة الاسرائيلية التي ادت إلى استقالة وزير المالية هوروفيتس، وإلى تقديم موعد الانتخابات للكنيست إلى اواخر حزيران (يونيو) المقبل. وتعود اسباب هذه الازمة إلى انقسام اعضاء الحكومة بين اكثرية يتزعمها وزير المعارف زفولون هامر من حزب المفدال، تؤيد مطالب المعلمين حول زيادة رواتبهم؛ واقلية بزعامة وزير المالية المستقيل هوروفيتس ترفض اية زيادة من شأنها ان تزيد العجز في الميزانية العامة وتؤدي إلى مزيد من المطالب المماثلة من جانب فئات مهنية اخرى رُفضت مطالبها في السابق، كالاطباء والمهندسين مثلاً. واستندت مطالب المعلمين هذه إلى توصيات لجنة عتسيوني التي بادرت الحكومة إلى تشكيلها، في بداية عهدها، لبحث وضع المعلمين بصورة جذرية وشاملة. والجدير بالذكر، ان الحكومة رفضت توصيات هذه اللجنة، بعد عرضها أمامها قبل سنتين، ثم عادت ورفضتها مرة اخرى قبل سنة ونصف السنة تقريباً، أي خلال الاشهر الأولى من عمل هوروفيتس كوزير للمالية، فما الذي تبدّل الآن في الواقع الاقتصادي من اجل تبدل هذه التوصيات؟ «لقد ازداد التضخم المالي والبطالة، وتوقف التحسن في ميزان المدفوعات وارتفع العجز في الميزانية العامة. [رغم ذلك] كان هنالك احتمال ضعيف لخلق نوع من الاستقرار في جبهة علاقات العمل، وقد نتج ذلك بفضل صمود الحكومة [خلال السنة الماضية] أمام مطالب الاطباء... واصبح احتمال تثبيت الوضع نهائياً في هذه الجبهة الحساسة متعلقاً بطريقة معالجة قضية المعلمين. وليس من